

Distr.: General
12 December 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والثلاثون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية: ملحق إحصاءات

اليد العاملة المرفق بحساب السياحة الفرعي

تقرير المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية التقرير المرفق المعنون "إنشاء نظام محاسبي لليد العاملة في مجال السياحة: القضايا والنهج" الذي أعده المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية. ويحال هذا التقرير إلى اللجنة الإحصائية وفقا لطلب اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين^(١).

نقاط للمناقشة

٢ - قد ترغب اللجنة في القيام بما يلي:

(أ) التعليق على المفاهيم والمبادئ الرئيسية للنظام المحاسبي لليد العاملة والنظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة المرتبط بحساب السياحة الفرعي، على النحو المبين في تقرير منظمة العمل الدولية.

(ب) إسداء المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها مواصلة صقل الإطار المفاهيمي والمنهجي للنظام المحاسبي لليد العاملة المعروض في تقرير منظمة العمل الدولية.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٤ (E/2000/24)، الفقرة ١.

* E/CN.3/2001/1

المرفق

إنشاء نظام محاسبي للبيد العاملة في مجال السياحة: القضايا والنهج
تقرير المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولي*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية
٤	٦-٤ ثانياً - مجالات الاستعمال
٦	٧ ثالثاً - معدل التواتر والفترات المرجعية
٦	١٧-٨ رابعاً - الوحدات والعناصر الهيكلية الأخرى
٩	٢٢-١٨ خامساً - قياس الكميات
١١	٢٥-٢٣ سادساً - التصنيفات
١٣	٣١-٢٦ سابعاً - العلاقات المحاسبية في إطار النظام المحاسبي للبيد العاملة
١٥	٣٥-٣٢ ثامناً - المصادر المحتملة لبيانات النظام المحاسبي للبيد العاملة
١٦	٤٠-٣٦ تاسعاً - استخدام المصادر المختلفة في البلدان المشمولة بالدراسة
١٨	٤٦-٤١ عاشراً - نطاق تقديرات النظام المحاسبي الوطني للبيد العاملة
١٩	٤٩-٤٧ حادي عشر - ملاحظات ختامية
٢٣ التذييل - الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي للبيد العاملة

* استناداً إلى ورقة أعدها إيفيند هوفمان للاجتماع السادس والعشرين للفرقة العاملة الإحصائية للجنة السياحة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويُرحب بجميع ما يرد من تعليقات واقتراحات من أجل التحسين والتصويب. العنوان: CH-1211 Geneve 22, Switzerland؛ الفاكس: +41227996957؛ البريد الإلكتروني: stat@ilo.org.

أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

السياحة الفرعي الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أي أنه يمثل استجابة من ناحية المنتج لذلك المنظور من ناحية المستعمل. ويقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للمفاهيم والمبادئ الرئيسية للنظام المحاسبي لليد العاملة ولنظام محاسبي لليد العاملة في مجال السياحة مرتبط بحساب السياحة الفرعي.

٢ - وقد انبثق مصطلح "حسابات اليد العاملة" أو "النظام المحاسبي لليد العاملة" من المناقشات التي بدأت في أوائل الثمانينات بين ممثلي بعض المكاتب الإحصائية الوطنية والأمانات الإحصائية لبعض المنظمات الدولية. واهتمت هذه المناقشات بالأهداف والمبادئ والآليات المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها القيام على نحو فعال بتجميع الإحصاءات المتناثرة المتاحة عن أسواق العمل، أي الإحصاءات المتعلقة بالعمالة والبطالة والأجور والدخل الآتي من العمالة، واهتمت أيضاً بمسألة التساوق بين الإحصاءات المتعلقة بكل من هذه المجالات، وبينها وبين مجالات الإحصاء الأخرى، أي الإحصاءات الاقتصادية، وبخاصة الإحصاءات التي ينظمها نظام الحسابات القومية، والإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية. وانصب الاهتمام على الإحصاءات المتعلقة بفترة مرجعية معينة وكذلك على التغيرات التي تحدث بين الفترات المرجعية، في كل من حالي التغيرات الصافية المتعلقة بالفئات والتغيرات (الإجمالية) المتعلقة بالأفراد. ورأى المشاركون أن مستعملي إحصاءات أسواق العمل وكذلك منتجوها سيستفيدون من إيجاد إطار يمكن أن يساعد في إنتاج إحصاءات شاملة ومتساوقة مع تحسين الدقة في هذه المجالات، وفي تحسين استعمال الإحصاءات الأولية المتناثرة والناقصة والمتداخلة جزئياً التي كثيراً ما تكون أقل دقة مما يتطلبه المستعملون. واستعمل مصطلح "النظام المحاسبي لليد العاملة" للإشارة إلى هذا الإطار قصد به أن يبين ما يلي: (أ) أن القصد هو الاستفادة من أي علاقات تعريفية

١ - استكمالاً للأعمال التي اضطلعت بها منظمة السياحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإنشاء حسابات فرعية للسياحة تابعة لنظام الحسابات القومية^(أ)، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً بإعداد عنصر للعمالة لإلحاقه بحساب السياحة الفرعي، وقد ورد بيانه في الجزء الثاني من الوثيقة المعنونة "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٠". والمهدف من عنصر العمالة هو توفير إطار مفاهيمي ومنهجي يربط بيانات العمالة الأساسية بحساب السياحة الفرعي. والمقصود بهذه الورقة هو أن تكون امتداداً لهذا العمل وكذلك الأعمال الرامية إلى إنشاء نظام محاسبي لليد العاملة المضطلع بها في منظمة العمل الدولية وبعض الوكالات الإحصائية الوطنية^(ب). والقصد من ذلك هو أن إنشاء نظام محاسبي لليد العاملة في مجال السياحة سيمثل امتداداً لحساب السياحة الفرعي مؤسساً على إحصاءات اليد العاملة، يستهدف تيسير إنتاج إحصاءات متسقة مع حساب السياحة الفرعي ومستمدة من عدة مصادر مختلفة للإجابة على أسئلة من قبيل: كم عدد العاملين الذين يشاركون في الأنشطة المتصلة بالسياحة وما هي نوعيتهم؛ وكيف توزع تعويضات الموظفين فيما بين العاملين في الأنشطة المتصلة بالسياحة الذين يعتبرون "موظفين"؛ وما هو الأثر الذي سيلحق بمجموع العمالة في اقتصاد ما من حدوث تغير في حجم الطلب المتصل بالسياحة. ويتركز منظور النظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة على التعاريف والتصنيفات وكذلك على العلاقات القائمة بين الوحدات، والتي يلزم مراعاتها لإيجاد مجموعة متساوقة من إحصاءات اليد العاملة المتصلة بالسياحة. ومن ثم فإن النظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة يمثل إطاراً يوفر الدعم اللازم لإنتاج إحصاءات لليد العاملة من النوع المعروض في عنصر العمالة الملحق بحساب

لدعم تقديرات الأثر الذي يلحق بالعمالة نتيجة لحدوث تغيرات في حجم الطلب المتصل بالسياحة، كالمعروضة مثلا بشأن النرويج في (1999) Evensen. ومن ثم فإنه لا توجد خبرة عملية متاحة في تطبيق المبادئ المبينة أدناه للنظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة. وقد يكون أحد أسباب ذلك هو أن الأعمال المتعلقة بحساب السياحة الفرعي وبالنظام المحاسبي لليد العاملة قد اضطلع بكل منهما بمعزل عن الأخرى، وإن كان عنصر العمالة الملحق بحساب السياحة الفرعي يشير إلى الأعمال المضطلع بها في هولندا بشأن النظام المحاسبي لليد العاملة.

ثانياً - مجالات الاستعمال

٤ - يتعين لدى مناقشة أي شكل من أشكال النظام المحاسبي لليد العاملة التمييز بين مجموعتين من القضايا هما: (أ) القضايا المتعلقة بالهياكل المنطقية والتعريفية؛ و (ب) القضايا المتعلقة برصد وتقدير البيانات (البارامترات) المناظرة. وهذا التمييز أمر ضروري، حيث أنه يحدث كثيراً خلط فيما بين مسألة عدم الاتساق وعدم الدقة في الإحصاءات الأولية ومسألة كفاءة الاتساق المنطقي داخل النظام المحاسبي لليد العاملة، وفيما بين تقديرات النظام المحاسبي لليد العاملة وتقديرات الحسابات القومية على سبيل المثال. ومشكلة كيفية استعمال الإحصاءات الأولية على أفضل وجه ممكن لتقدير خلايا البيانات التي يحددها هيكل أي نظام محاسبي لليد العاملة لا تختلف أساساً عن المشكلة التي يواجهها المحاسبون الوطنيون وغيرهم من المستعملين الثانويين للبيانات الإحصائية، ويمكن التماساً لحلها الاستفادة، على نحو ما يفعل المحاسبون الوطنيون، من شرط اتساق التقديرات داخل الإطار المنطقي لهيكل النظام المحاسبي لليد العاملة، وبخاصة من العلاقات الحاسوبية في ذلك النظام. ومن ثم فإن أحد الاستعمالات الأساسية للنظام المحاسبي لليد العاملة هو

ذات صلة بين المفاهيم والوحدات الرئيسية؛ و (ب) الاقتناع بأن وجود إطار مفيد للنظام المحاسبي لليد العاملة سيكون بمثابة أداة تنسيقية لجميع إحصاءات اليد العاملة، يمثل ما أن نظام الحسابات القومية يمثل أداة تنسيقية للإحصاءات الاقتصادية والمالية. ورئي أيضاً أن وجود نظام محاسبي متطور لليد العاملة سييسر الوصف الإحصائي للتفاعل بين عناصر الإنتاج وإدارة الدخل وسوق العمل.

٣ - ونظراً إلى أن مكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية شارك مشاركة نشطة منذ البداية في المناقشات المتعلقة بالنظام المحاسبي لليد العاملة، فإنه قدم دراسة (”منظمة العمل الدولية، ١٩٩٢“) للمناقشة في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، (انظر ”منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣“، الفقرات ٩٨-١٠٨). وأتفق في هذه المناقشة على أن أشد المشاكل صعوبة في هذا الصدد هي المشاكل المتصلة باستعمال البيانات المتاحة في إعداد تقديرات فعلية، وأن الخبرة المكتسبة في إعداد واستعمال تلك التقديرات هي وحدها التي ستؤدي إلى إحراز مزيد من التقدم في إنشاء نظام محاسبي متساق ومتوافق عليه لليد العاملة. ويرد في (Buhmann et al (2000) موجز للمجالات التي ركزت عليها الأعمال الوطنية المضطلع بها في هذا المجال في كل من الدانمرك وسويسرا وهولندا ولنواتج تلك الأعمال. وتشير دراسات أخرى قدمها مكتب الإحصاء والدراسات الاقتصادية (انظر INSEE, 1997) إلى أن هناك أعمالاً مماثلة يُضطلع بها أيضاً، أو يُعتمز الاضطلاع بها في بلدان أخرى، وأن جزءاً منها يُضطلع به تحت عنوان ”التوفيق بين إحصاءات سوق العمل المستمدة من مصادر مختلفة“، ويضطلع بالجزء الآخر تحت عنوان ”الحاسبة المتعلقة باليد العاملة“. ولا تشمل الجهود المبلغ عنها حتى الآن تقديرات مستقلة للأنشطة المتصلة بالسياحة تستند إلى النظام المحاسبي لليد العاملة أو استعمال إطار النظام المحاسبي لليد العاملة

(ج) دراسة العلاقة بين تكلفة اليد العاملة والطلب عليها، من ناحية، وأجور اليد العاملة والمعروض منها، من ناحية أخرى (انظر على سبيل المثال Altena et al (1991)). ويشمل هذا دراسة توزيع تعويضات الموظفين فيما بين فئات العاملين المختلفة بوصفها المحدد بخصائص وظائفهم، و/أو أنفسهم، و/أو أسرهم المعيشية. وسيوفر النظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة أساسا لتركيز تلك الدراسات على الذين يشاركون في الأنشطة المتصلة بالسياحة؛

(د) دراسة التغيرات (التدفقات) الإجمالية في عدد الوظائف والأشخاص وفي حالة نشاطهم، (انظر Neubourg (1983)). وفيما يتعلق بالنظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة، سيعني هذا التركيز على وجه الخصوص على التغيرات الإجمالية في الأنشطة المتصلة بالسياحة.

٦ - وهناك اختلافات حقيقية فعلا في احتياجات مجالات الاستعمال المتباينة هذه من حيث وحدات الرصد ووحدات القياس والفترة المرجعية ومعدل التواتر، وهي عناصر أساسية يلزم مراعاتها لدى إعداد تقديرات النظام المحاسبي لليد العاملة. فمجالات الاستعمال المماثلة للمجالات المحددة في الفقرة ٥ (أ) و (د) أعلاه تركز أساسا على الأشخاص بوصفهم وحدات للرصد ووحدات للقياس، ولكنها كثيرا ما تتباين فيما يتعلق بالتواتر المطلوب والفترة المرجعية المطلوبة. أما مجالات الاستعمال من قبيل المجالات المحددة في الفقرة ٥ (ب) و (ج) أعلاه فتهتم أساسا بتدفق الخدمات الإنتاجية وكيفية توليدها وتوزيعها والمكافأة عليها، وقد تركز على الساعات كوحدة للرصد وعلى مؤشر ما للنوعية (مثل القيمة أو النقود) كوحدة للقياس.

توفير إطار منطقي للحصول على تقديرات متسقة للمتغيرات الرئيسية لسوق العمل وتوزيع تلك المتغيرات على نطاق السكان، على أن تكون متسقة أيضا مع التقديرات المناظرة التي تعد في إطار نظام الحسابات القومية. وهذه التقديرات المتسقة يمكن أن تيسر بدورها وصف وتحليل حالة ودينامية سوق العمل، وتفاعلها مع بقية الاقتصاد. وبالإضافة إلى العلاقات المحاسبية، سيستلزم الإطار المنطقي استعمالا متسقا لوحدات الرصد والقياس، والمراجع الزمنية، والتعاريف، والتصنيفات.

٥ - وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن عبارة "وصف وتحليل حالة ودينامية سوق العمل وتفاعلها مع بقية الاقتصاد" تشير إلى المجالات الرئيسية التالية للوصف والتحليل الإحصائيين:

(أ) توفير صورة شاملة لحالة السكان من حيث العمالة وتوزيعهم على نطاق مختلف المتغيرات المهمة للسياسات وأعمال التخطيط المتعلقة بالمجال الاقتصادي وسوق العمل والمجال التعليمي، وكذلك تقديرات التغيرات الصافية التي يمكن استنباطها من أوصاف الحالات المتعاقبة (انظر على سبيل المثال Gouriev و Neubourg (1984)). وهذا يشير في حالة الأنشطة المتصلة بالسياحة إلى عرض هذه الأنشطة في سياق سوق العمل ككل وفي سياق الاقتصاد بأسره؛

(ب) دراسة الكم الكلي للموارد البشرية وتغييرها وتوزيعها فيما بين الأنشطة المختلفة، بما في ذلك دراسات الإنتاجية التي تتطلب الاتساق بين بيانات مدخلات اليد العاملة، من ناحية، وبيانات الإنتاج أو الحسابات القومية، من ناحية أخرى (انظر على سبيل المثال Harildstad (1989)). وسيوفر النظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة أساسا لتلك الدراسات التي تركز على الأنشطة المتصلة بالسياحة؛

ثالثا - معدل التواتر والفترات المرجعية

رابعاً - الوحدات والعناصر الهيكلية الأخرى

- ٧ - ستتوقف الفترات المرجعية المطلوبة لمثل مجالات الاستعمال المحددة في الفقرة ٥ (ب) و (ج) أعلاه على الفترات المحاسبية المستخدمة. والسنة التقويمية أو ربع السنة التقويمية هما أكثر الفترات شيوعاً في الاستعمال. وتتطلب دراسات الإنتاجية بيانات عن كمية الخدمات الإنتاجية التي توفرها اليد العاملة خلال الفترات المرجعية المختارة. وسيُنصب اهتمام مجالات الاستعمال المماثلة للمجالين المحددين في الفقرة ٥ (أ) و (ج) أعلاه على مقومات معينة منها على سبيل المثال:
- (أ) متوسط عدد الأشخاص والمواقع الوظيفية التي تتسم بخصائص وضعية معينة خلال الفترة المرجعية؛
- (ب) عدد الأشخاص المتميزين بخصائص معينة من الموجودين في نهاية الفترة المرجعية؛
- أو سينصب على تغيرات مختلفة، منها على سبيل المثال:
- (ج) صافي التغيرات في عدد الأشخاص في كل فئة وضعية؛
- (د) العدد الكلي للتغيرات التي تحدث في الفترة المرجعية؛
- (هـ) العدد الكلي للأشخاص الذين يتعرضون لتغير واحد على الأقل خلال فترة مرجعية معينة؛
- (و) عدد الأشخاص الذين تغير وضعهم من فترة مرجعية ما (أو تاريخ مرجعي ما) إلى الفترة التالية (أو التاريخ التالي).
- ولا تتساوى الأعداد بالنسبة للفئات من (ج) إلى (و) إلا في حالة الفترات المرجعية القصيرة جداً، أي التي تكون أقصر من أن يتعرض الشخص فيها لأكثر من تغير واحد^(ج).
- ٨ - يقدم هذا الفرع وصفاً للوحدات الأساسية التي تمثل لبنات الهيكل المنطقي للنظام المحاسبي لليد العاملة، ولكيفية اتصال بعضها ببعض (يلاحظ أن استخدام فترة مرجعية محددة مفترض ضمناً فيما يلي).
- ٩ - وتمثل المواقع الوظيفية والأشخاص المتغيرين الرئيسيين (أو وحدتي الرصد الرئيسيتين) لأي نظام محاسبي لليد العاملة لأهمّ الوحدتين اللتان تُحصيان في (جزء من) ذلك النظام، كما أنّهما هما اللتان تُرصدان في كثير من الإحصاءات التي يقوم عليها النظام. وحينما يحدث الارتباط بين الأشخاص والمواقع الوظيفية توجد "الوظائف" (والعكس صحيح: إذ أن الوظيفة لازمة للربط بين الموقع الوظيفي والشخص):
- (أ) لا حاجة في هذه المرحلة إلى مزيد من التعليق على تعريف الشخص؛
- (ب) ينبغي تعريف الموقع الوظيفي بأنه مجموعة المهام التي يضطلع بها (أو يُقصد أن يضطلع بها) شخص واحد؛
- (ج) ينبغي تعريف الوظيفة بأنها علاقة تعاقدية صريحة أو ضمنية بين شخص معين وموقع وظيفي معين. وتمثل كل وظيفة الرابطة بين شخص موظف وموقع وظيفي مشغول (ويشمل هذا الشخص المشتغل لحساب نفسه الذي يشغل موقعاً وظيفياً لدى نفسه بوصفه صاحب عمل).
- ١٠ - وتحمل الوحدات الأساسية، أي المواقع الوظيفية والأشخاص والوظائف، خصائص (قيماً متغيرة) تهم مستعملي الإحصاءات المستندة إلى نظام محاسبي لليد العاملة. وتستنبط بعض هذه الخصائص من روابط محددة مع وحدتي الرصد الآخرين، أي أصحاب العمل والأسر المعيشية:

وبينما يمكن في البداية قصر عدد الفئات الوصفية للنشاط على هذه الأنواع الثلاثة المذكورة بالنسبة للأشخاص والنوعين المذكورين بالنسبة للمواقع الوظيفية، فإن هذا العدد قابل للزيادة عند الاقتضاء، بإضافة فئتي التدريب والتعليم بالنسبة للأشخاص، على سبيل المثال.

١٢ - وقد ضُمَّت التوصيات الدولية المتعلقة بتعريف حالات النشاط للأشخاص في القرار المتعلق بإحصاءات السكان الناشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة، الذي اتخذته المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الإحصاءات العمالية المعقود في عام ١٩٨٢^(هـ). ولا توجد توصيات نظيرة لذلك بالنسبة للمواقع الوظيفية أو الوظائف، لكن يمكن فيما يبدو استقراء بعض عناصر تعريفها المقبلة من منطق تضمينها في النظام المحاسبي لليد العاملة:

(أ) بما أن الموقع الوظيفي المشغول ينبغي أن يقابله شخص موظف (واحد على الأقل) فسيكون هناك موقع وظيفي (واحد على الأقل) كلما كان لدينا شخص موظف. ونظرا إلى أن الأشخاص الموظفين قد يتغيرون مؤقتا عن العمل، فإنه يمكن أن يكون لدينا أيضا موقع وظيفي مشغول غير نشط مؤقتا (لكن نظرا إلى أنه يمكن توظيف بعض العاملين على أساس مؤقت كبداية لبعض العاملين المتغيين، فإن العلاقة بين عدد الأشخاص الموظفين المتغيين مؤقتا وعدد مواقع الوظيفة المشغولة غير النشطة مؤقتا لا يمكن أن تكون علاقة تكافؤ بالضرورة)؛

(ب) لم يكن هناك، حتى وقت قريب، قدر كبير من المناقشة على المستوى الدولي لمفهوم قياس الشواغر. غير أن هناك من يقول (انظر (Hoffmann 1999)) إن من اليسير وضع تعريف للموقع الوظيفي الشاغر يوازي تعريف الشخص العاطل:

(أ) تشكل الأسرة المعيشية جزءا هاما في سياق مشاركة الشخص في سوق العمل. ومن ثم فإن خصائص الأسرة المعيشية تعتبر مهمة في كثير من أعمال التحليل والوصف لعنصر العرض فيما يتعلق باليد العاملة؛

(ب) صاحب العمل يمكن أن يكون شركة أو وحدة حكومية أو مؤسسة لا تستهدف الربح أو شخصا بصفته مالكا للمؤسسة غير ذات صفة اعتبارية^(٢). وبجانب أهميتهم في تعريف المواقع الوظيفية، فإن أصحاب العمل هم من أهم الحاملين للخصائص ذات الأهمية بالنسبة لتوصيف المواقع الوظيفية، ومن ثم توصيف الوظائف و/أو الأشخاص أيضا.

١١ - ويلزمنا في أي نظام محاسبي لليد العاملة أن نميز، بين خصائص الموقع الوظيفي و الشخص التي تصف علاقتهما بسوق العمل (أي التي تصف "حالات النشاط")، وبين الخصائص الأخرى (متغيرات التوزيع). وتستخدم متغيرات التوزيع في وصف هيكل الوحدات الأولية التي توجد في حالات النشاط المختلفة. ويبدو أن حالات النشاط التالية هي أكثر الحالات أهمية:

بالنسبة للمواقع الوظيفية:

(أ) المواقع الوظيفية المشغولة

(ب) المواقع الوظيفية الشاغرة

بالنسبة للأشخاص:

(أ) الأشخاص الموظفون

(ب) الأشخاص العاطلون

(ج) الأشخاص غير الداخلين في القوة

العاملة

الوحدات: إذ أن الأشخاص يمكن أن يكون لهم وجود مستقل عن سوق العمل - ومن هنا تأتي الحاجة إلى فئة "الأشخاص غير الداخليين في القوة العاملة" - في حين أنه لا معنى للحديث عن "مواقع وظيفية غير داخلية في سوق العمل". ويترتب على ذلك أن "العدد الكلي للمواقع الوظيفية" لا يمكن تعريفه بصورة مستقلة عن العنصرين المكونين له، وهما "المواقع الوظيفية المشغولة" و "المواقع الوظيفية الشاغرة"^(١٤).

١٤ - وبجانب ما تتيحه عبارة "يقصد أن يضطلع بها" الواردة في تعريف الموقع الوظيفي المذكور في الفقرة ٩ (ب) أعلاه، من إمكانية تعريف المواقع الوظيفية الشاغرة، فإنها تفسح المجال لأن يغطي تعريف المواقع الوظيفية حالة الموقع الوظيفي المشترك (أو الوظيفة المشتركة وهي المصطلح الأكثر شيوعاً). وعبارة "الموقع الوظيفي المشترك" تعبر عن الحالة التي يكون فيها صاحب العمل قد قصد بالموقع الوظيفي أن يشغله شخص واحد، ولكن يحدث، لأسباب مختلفة، استخدام شخصين أو أكثر لأداء مهام ذلك الموقع خلال الفترة المرجعية. وبعبارة أخرى، يمكن ربط موقع وظيفي واحد بأكثر من شخص واحد. ويتوازى ذلك مع الحالة التي يكون فيها شخص موظف واحد مرتبطاً بأكثر من موقع وظيفي واحد. ولعل أفضل سبيل لمعالجة الصعوبات التي تنجم عن ذلك هو وصف "الموقع الوظيفي" بالأوصاف المناسبة، مثل "مشغول على أساس التفرغ/عدم التفرغ"، أو "مشغول بموظف أساسي/بديل"، أو "مشترك/غير مشترك".

١٥ - وإحدى فوائد مفهوم الوظيفة في النظام المحاسبي لليد العاملة هي تمثيل الرابطة بين موقع وظيفي مشغول بعينه وشخص موظف معين. و الوظيفة هي وحدة الرصد في معظم إحصاءات العمالة الخاصة بالمنشآت، وهي أيضاً الرابطة التي تتيح ربط الخصائص الشخصية (كالسن أو نوع

"يمكن القول بأن هناك موقعا وظيفيا شاغرا إذا اتخذ صاحب عمل، قبل الفترة المرجعية أو خلالها، خطوات فعلية للعثور على شخص مناسب للاضطلاع بمجموعة محددة من المهام، وكان سيعين (يبرم عقدا وظيفيا مع) ذلك الشخص إذا كان الشخص متاحا خلال الفترة المرجعية".

وقد اتخذت تعاريف مماثلة لذلك أساسا لبعض الدراسات الاستقصائية التي أجريت بالفعل أو يخطط لإجرائها مستقبلا، كما في حالة السويد والصين وكندا وهولندا وهونغ كونغ والولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي (بدءا من عام ٢٠٠١). واقترح في مناقشات البرنامج المقبل للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمتعلق بالدراسات الاستقصائية للطلب على اليد العاملة في المنشآت، أنه قد يكون من الأسير على أصحاب العمل الرد على الأسئلة إذا ما أدرجت في الاستقصاء حالة البحث عن عاملين لشغل مواقع وظيفية ليست متاحة بعد؛ ومن ثم التغاضي عن أن هذا التعريف يتطلب أن يكون بمقدور الموظفين الجدد، إذا كانوا متاحين، بدء العمل خلال الفترة المرجعية المعنية (انظر مثلا "المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (٢٠٠٠)".). وبالإضافة إلى ذلك، تبين الخبرات المتاحة أنه يكاد يكون من المستحيل تصميم دراسات استقصائية يمكن أن تغطي جميع الشواغر التي يمكن أن يتقدم لشغلها الأشخاص العاطلون (انظر (Hoffmann 1999)؛ و Verhage et al (1997)).

١٣ - وتبين الخريطة الواردة في التذييل وصفا لكيفية ارتباط الوحدات التي نوقشت أعلاه بعضها ببعض. وقد رُسمت هذه الخريطة لإبراز التوازي بين وحدتي الأشخاص والمواقع الوظيفية، اللتين تمثلان، على التوالي، جانبي العرض والطلب في سوق العمل. بيد أن هذا لا ينبغي أن يؤدي بالمرء إلى نسيان فارق أساسي بين هذين النوعين من

(ج) قيمة الخدمات الإنتاجية المقدمة من قِبَل الأشخاص الموظفين في المواقع الوظيفية المشغولة.

ولدى بيان عدد الأشخاص، سيصبح ممكنا للنظام المحاسبي لليد العاملة أن يرتبط بصورة مباشرة مع الحسابات الديمغرافية، بما في ذلك حسابات التعليم، التي تشكل جزءا من إطار الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية، الوارد بيانه في "الأمم المتحدة (١٩٧٩)"، أي الأساليب المصطلح عليها والتعاريف والتصنيفات الموحدة. وينبغي بالمثل ربط ساعات العمل الفعلية بعنصر الوقت المستخدم المشمول في إطار الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية. ولدى بيان قيمة الخدمات الإنتاجية، سيصبح ممكنا للنظام المحاسبي لليد العاملة أن يرتبط بصورة مباشرة بنظام الحسابات القومية، لا سيما وأن أحد الجداول الفرعية للحسابات القومية قد صمم بحيث يعرض كمية الخدمات الإنتاجية التي تقدمها اليد العاملة.

١٩ - وفي حين أن الأساليب المعيارية المصطلح عليها تحدد كيفية قياس عدد الأشخاص وقيمة خدمات اليد العاملة، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن قياس كمية الخدمات التي تقدمها اليد العاملة. وهناك أربع طرق مختلفة للقياس (يمكن القول بأنها موجودة (أو مقترحة):

(أ) عدد الأشخاص العاملين (بمجموعة فرعية من الأشخاص الموظفين)؛

(ب) عدد سنوات العمل (رجل - سنة)؛

(ج) عدد ساعات العمل الفعلية؛

(د) قيمة ميزانية الأجور بمعدلات الأجر الثابتة.

وبصفة عامة يرى معظم المستعملين أن طريقة القياس (أ) مفرطة في التقريب بشكل لا يجعلها مرضية، فهي لا تأخذ في الحسبان الفروق في كثافة عمل الأشخاص خلال الفترة المرجعية. أما الطريقة (ب) فهي حاليا الأكثر شيوعا في

الجنس أو مستوى التعليم أو الخبرة العملية) بالموقع الوظيفي، وربط الخصائص المحددة للموقع الوظيفي (كالمهنة وحالة الموقع الوظيفي من حيث العمالة وكذلك القطاع الصناعي لصاحب العمل) بالشخص الموظف.

١٦ - وهناك تواز واضح بين الوظائف كوحدة في النظام المحاسبي لليد العاملة وبين "المعاملات" كوحدة في الحسابات القومية. وفي الواقع أنه ينبغي النظر إلى الوظائف على أنها تعكس مجموعة فرعية معينة من المعاملات المبينة في الحسابات القومية^(١). وهذا يوفر الرابطة المفاهيمية الرئيسية بين النظامين، في حين أن استخدام تصنيفات موحدة للقطاعات والصناعات سيكون هو الأداة العملية الرئيسية لربطهما معا.

١٧ - وتضم الخريطة الواردة في التذييل فتي "ساعات العمل الفعلية" و "الساعات المدفوعة الأجر" كمجموعتين خاصتين من الوحدات المرتبطة بالوظائف. ويعتبر هذان النوعان من الوحدات موضع اهتمام أساسي لدى مستعملي النظم المحاسبية للأيدي العاملة، لا في حد ذاتهما فحسب، بل لأنهما يشكلان أيضا الأساس لحسابات الإنتاجية (ساعات العمل الفعلية)، وللروابط التعريفية مع نظام الحسابات القومية (الساعات المدفوعة الأجر)، ولتعريف العلاقات المحاسبية داخل النظام المحاسبي لليد العاملة.

خامسا - قياس الكميات

١٨ - ستكون الكميات الرئيسية المطلوبة في النظام المحاسبي لليد العاملة كما يلي:

(أ) عدد الوحدات، أي عدد المواقع الوظيفية والوظائف والأشخاص؛

(ب) كمية الخدمات الإنتاجية المقدمة من قِبَل الأشخاص الموظفين في المواقع الوظيفية المشغولة؛

لساعات العمل التي تشتغلها فئات المشتغلين لحساب أنفسهم، أفضل مما يتيح النهج الموحد المستخدم في الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة. وإذا أمكن الحصول على ساعات العمل لفئات الأشخاص الموظفين المرتبطة بالتنوع (المحددة مثلا حسب المهنة أو مستوى التعليم)، سيتسنى لنا عندئذ تطبيق نظام للترجيح للتوصل إلى مقياس مضبوط حسب النوعية لكمية الخدمات المقدمة. بيد أن الصعوبة تكمن، بطبيعة الحال، في تحديد الأساس لهذه الأوزان الترجيحية.

٢٢ - وتعلق معظم أنظمة الترجيح التي اقترحت إما بتكلفة زيادة نوعية أداء العاملين ونتاجيتهم (مثلا سنوات التعليم والتدريب المهني الخاص، وتكاليف التعليم والتدريب) أو نتائج نشاطهم الإنتاجي (مثلا الأجر النسبية). غير أن المشكلة في حالة الأوزان الترجيحية ذات العلاقة بالتكلفة هي أنه لا توجد طريقة لمعرفة درجة الارتباط بين تكلفة التدريب المتلقى والقدرة الناجمة على تقديم الخدمات الإنتاجية (يبدو من الأدلة المتاحة وجود معاملات ارتباط موجبة ولكن ضعيفة عبر القطاعات، كما أن من المرجح أنها ليست مستقرة مع الوقت). بيد أن إحدى المشاكل في حالة الأوزان الترجيحية المقترحة ذات العلاقة بالنتائج، مثل الأجر النسبية، هي أنها لا تعكس سوى النتائج المتوصل إليها على أساس افتراضات صارمة نوعا ما بشأن الأسواق التي تُحدد في إطارها. وهذه الافتراضات لا تتحقق في الأسواق الفعلية للعمل أو السلع، وليس لنا من سبيل إلى معرفة مدى أهمية ذلك بالنسبة، مثلا، لقدرة الأجر النسبية على تبيان مقادير الإنتاجية النسبية. وتتضاعف هذه المشكلة عندما نتذكر أن أجر العديد من الأشخاص الموظفين لا يُحدد بشكل مباشر في سوق العمل، بل يُحدد على نحو غير مباشر في أسواق السلع والخدمات بوصفها مكافأة مشتركة للعمل ورأس المال معا (رأس المال البشري بالإضافة إلى المادي والمالي). ومن

الاستخدام في الجداول الفرعية للحسابات الوطنية، وكثيرا ما يُنظر إليها على أنها مكافئة لعدد وظائف العمل على أساس التفرغ. وتتخذ هذه الطريقة سنة العمل العادية مرجعا لها عند التحويل من الأشخاص الموظفين إلى سنوات العمل، ويقوم التقدير عادة على أساس تصنيف الأشخاص الموظفين على أهم عاملين متفرغين أو غير متفرغين. غير أنه يبدو حاليا أن عدة بلدان ترى أن مفهوم سنة العمل العادية والعمل غير المتفرغ يتصفان بقدر زائد من عدم الدقة والتباين بالنسبة لعامل الزمن وفيما بين الصناعات المختلفة، ومن ثم فإنها تفضل استخدام الطريقة (ج) كأداة للقياس (للاطلاع على عرض للمسائل المتعلقة بجمع البيانات والتقديرات، انظر (Mata Greenwood (2000)). وقد اقترحت الطريقة (د) باعتبارها أفضل طريقة لإجراء التعديلات المتعلقة بكل من كثافة العمل خلال الفترة المرجعية والفروق في كمية الخدمات الإنتاجية التي تقدمها أنواع الأيدي العاملة المختلفة بسبب اختلاف المؤهلات وعوامل أخرى، بيد أنه لم يُعثر على أمثلة لاستخدام هذه الطريقة في الإحصاءات الرسمية.

٢٠ - ومن بين طرق القياس المبينة في الفقرة ١٩ أعلاه، يبدو مرجحا أن طريقتي القياس (أ) و (ب) ستظلان أوسع الطرق استخداما في المستقبل القريب، لأنهما تحتاجان إلى معلومات أقل (أو أبسط) مما تحتاج إليه الطريقتان (ج) و (د)، اللتان قد تكونان هما المفضلتان من حيث المبدأ. فليس من السهل جمع بيانات جيدة تصلح أساسا لطريقتي القياس (ج) و (د)، وهو صعب بوجه خاص فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعملون من أجل الربح أو لتحقيق مكاسب أسرية، لا مقابل أجر.

٢١ - وقد وضع مخطط لنهج يقوم على المحاسبة الوقتية لأجل قياس مدة العمل الفعلية (انظر مثلا (Hoffmann (1981) و (Mata Greenwood (2000))، ويبدو أنه يعطي تقديرات

المتغيرات، ولكن بشرط أن تكون لهذه الوحدات علاقة فعلية بالوحدة الأساسية، أي أن تكون وحدات فرعية من الوحدات الأساسية أو ترتبط بها بطريقة محددة، وذلك مثلا بالطريقة التي يصنف بها الأشخاص حسب الصناعة، بربطهم بموقع وظيفي لدى جهة عمل (أي منشأة) من خلال وظيفة. ويبين الجدول التالي متغيرات التوزيع الرئيسية ذات الأهمية لدى مستعملي الإحصاءات المستندة إلى النظام المحاسبي لليد العاملة وكيفية توزيعها على الوحدات الأساسية. ويبين الجدول أيضا ما إن كان يوجد نوع من التوصية الدولية فيما يتعلق بتعريف المتغيرات وتصنيفها (الفئة القيمية). والأمر ذو الأهمية الكبرى في الأعمال الرامية إلى وضع تقديرات فعلية في إطار النظام المحاسبي لليد العاملة هو استخدام التصنيف حسب الصناعات، من حيث الفئات الفعلية المستخدمة وأيضا من حيث كيفية تسجيل المعلومات المتعلقة بالصناعة المعنية، وذلك بالإضافة إلى تغطية وحدات مصادر البيانات المختلفة. وبالنسبة للنظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة، يتمثل العامل الرئيسي في مدى توافر الإحصاءات ذات العلاقة وفقا لمواصفات الصناعات الخاصة بالسياحة.

توزيع المتغيرات في النظام المحاسب لليد العاملة حسب الوحدات الأساسية

١ أصحاب العمل

نوع الملكية*

الصناعة*

الحجم*

الموقع

٢ - المواقع الوظيفية

الحالة من حيث العمالة*

المهنة*

ثم، فإن ميزانية الأجر بمعدلات الأجر الثابتة لا تمثل أساسا متينا لقياس كمية الخدمات الإنتاجية المقدمة، حتى إذا لم نأخذ في الحسبان صعوبات تقييم عنصر المعادل الأجرى في دخول الأشخاص المشتغلين لدى أنفسهم أو غيرهم من ذوي الدخول المختلطة.

سادسا - التصنيفات

٢٣ - توجد وظيفتان مهمتان في النظام المحاسبي لليد العاملة لمتغيرات التوزيع المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه. وأوضح وظيفة منهما هي وصف الخصائص المهمة للوحدات المحسوبة في التقديرات المستندة إلى النظام المحاسبي لليد العاملة، أي أعداد الأشخاص والمواقع الوظيفية في حالات النشاط المختلفة، والتغيرات الطارئة على هذه الأعداد أو كمية أو قيمة الخدمات المقدمة في تلك الوحدات أو بواسطتها خلال الفترة المرجعية. وينبغي ألا ينظر إلى التنقلات الإجمالية للأشخاص أو للمواقع الوظيفية فيما بين الفئات في متغيرات التوزيع على أنها جزء من النظام المحاسبي لليد العاملة، ولكن يمكن إدراج هذه التنقلات في أجزاء أخرى من نظام المحاسبة الاجتماعية - الديمغرافية. وتتعلق الوظيفة الثانية بتقدير خلايا البيانات في الجداول المستندة إلى النظام المحاسبي لليد العاملة. وفي كثير من الحالات، ستكون مصادر البيانات المتخذة أساسا لتقديرات النظام المحاسبي لليد العاملة غير مكتملة، وبخاصة فيما يتعلق بالوحدات التي تتم تغطيتها، كما أن تغطية المصادر المختلفة ستشذب بشكل متباين. والتعرف على الثغرات في تغطية المصادر المختلفة ودرجة تداخلها فيما يخص متغيرات التوزيع سيوفر أساسا لإجراء التقديرات اللازمة و/أو تحسين قاعدة البيانات.

٢٤ - ومن المفيد - من ناحية جمع البيانات على الأقل - التعرف على الوحدة الأساسية لكل متغير من متغيرات التوزيع. ويمكن أيضا وصف وحدات أخرى باستخدام هذه

٢٥ - وتفيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن لديها مجموعة من المتغيرات الوصفية تكاد تطابق هذه المجموعة تماما، تم تحديدها للنظر في إدراجها في عنصر العمالة الملحق بحساب السياحة الفرعي (انظر "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٠"، الجدول ٢ الوارد في النص. ومن العناصر الأخرى الممكنة، المدرجة أيضا: الوظائف/الشواغر، والمهنة، والاتفاقات الجماعية وشروط العمل، ووكالات التشغيل (وسطاء التوظيف)، والإضرابات، والعمل غير المأجور، والتنقلات. والعناصر الثلاثة الأولى والعنصر الأخير مدرجة في النظام المحاسبي لليد العاملة والنظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة باعتبارها حالة نشاط لإحدى الوحدات الرئيسية (أي المواقع الوظيفية)، وبوصفها متغيرات وصفية، وبوصفها نوعا مستقلا من الحسابات، على التوالي. وهناك التباس في معنى مصطلح العمل غير المأجور: فإذا كان يعني الاشتغال لحساب النفس، فإنه يشكل عنصرا في المتغير الوصفي "الحالة من حيث العمالة"، والعاملون في هذه الفئة يشملهم نطاق النظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة، الذي يعرف بأنه يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، أي جميع الأنشطة التي تقع داخل الحد الإنتاجي لنظام الحسابات القومية (وحساب السياحة الفرعي). ومصطلح العمل غير المأجور قد يعني أيضا خدمات الأنشطة التي تؤدي من أجل أسرة الفرد نفسه، وهو بهذا المفهوم يمكن أن يشمل قيام الشخص بقيادة سيارته في رحلات العطلات. غير أن أول هذين المعنيين الممكنين يبدو أنه هو الأرجح.

سابعاً - العلاقات الحاسوبية في إطار النظام المحاسبي لليد العاملة

٢٦ - تتعلق العلاقات الحاسوبية في سياق النظام المحاسبي لليد العاملة بمجموع الأشخاص (في جانب العرض) ومجموع المواقع الوظيفية (في جانب الطلب)، وبالتغيرات في هاتين

ساعات العمل المتعاقد عليها
نظام المناوبة
نظام الدفع
الاتفاق الجماعي

٣ - الوظائف

الدخل من الوظيفة*
مقدار تكاليف اليد العاملة*
مقدار تعويض الموظفين*
مقدار الفائض التشغيلي الصافي للأشخاص المشتغلين لدى أنفسهم (في مؤسسات ليست ذات صفة اعتبارية)*
عدد ساعات العمل العادية أو المعتادة*
الساعات المدفوعة الأجر

٤ - الأشخاص

نوع الجنس
السن*
الجنسية
الفئة العرقية
العضوية النقابية
مستوى التحصيل الدراسي*
ساعات العمل الفعلية*
المهنة السابقة* (والتغيرات الأخرى في السيرة الذاتية)
رغبات العمل
الأنشطة (غير التي تحدد المركز الوظيفي)

٥ - الأسر المعيشية

- مكان الإقامة (الموقع)
- نوع الأسرة المعيشية*

* تدل هذه العلامة على وجود شكل من أشكال التوصية الدولية بشأن تعريف هذا المتغير وتصنيفه؛ وليست هذه التوصيات منسقة بالضرورة فيما بينها أو مع توصيات نظام الحسابات القومية.

الأوثق صلة بحسابات تدفق الساعات والدخل (انظر الفقرتين ٣٠ و ٣١ أدناه). أما المفهوم الثاني فهو المفهوم الأكثر اتصالاً بشكل مباشر بحسابات التغيير (انظر الفقرة ٢٩ أدناه). وتمثل العلاقة الأساسية التي ينبغي أن تتطابق معها هذه الحسابات فيما يلي:

مجموع السكان = الأشخاص العاملون + الأشخاص العاطلون + الأشخاص غير الداخلين في القوة العاملة

٢٨ - وقد تم التنبيه في الفقرة ١٣ إلى أن العدد الكلي للمواقع الوظيفية لا يمكن تحديده أو رصده بشكل مستقل عن العنصرين المكونين له - المواقع الوظيفية المشغولة والشاغرة؛ وفي الفقرة ١٢ (ب)، ذكر أنه يكاد يكون من المستحيل على صعيد الممارسة العملية رصد جميع الشواغر. ولذلك ستقتصر معظم حسابات رصد المواقع الوظيفية على المواقع الوظيفية المشغولة ومجموعة فرعية يمكن رصدها للمواقع الوظيفية الشاغرة، مع تعريف الفئات حسب متغيرات التوزيع. وتتعلق المسائل الخاصة بالاتساق مع نظام الحسابات القومية بالتميز بين الأنشطة التي تقع في نطاق الحد الإنتاجي للنظام والتي تقع خارج نطاق ذلك الحد مع وقوعها داخل نطاق الحد الإنتاجي العام. وستحدد نفس الاعتبارات المتعلقة بالأشخاص الاختيار بين مفهومي الرصيد المتوسط أو الختامي للمواقع الوظيفية. وتمثل العلاقة الأساسية التي ينبغي أن تتطابق معها هذه الحسابات الخاصة بجانب العرض فيما يلي:

عدد المواقع الوظيفية الكلي = المواقع الوظيفية المشغولة + المواقع الوظيفية الشاغرة

٢٩ - وفي النقاشات المبكرة حول النظام المحاسبي لليد العاملة، أولي قدر كبير من الاهتمام للتغيرات الإجمالية من تاريخ ختامي إلى التاريخ التالي (انظر الفقرة ٧ (هـ) أعلاه). والتأكد من أن جميع الأشكال المحتملة لهذه التغيرات قد تم

الوحدتين، وبتدفقات الساعات والدخل/التكاليف. وتوضح هذه العلاقات مسألة مهمة لسببين، أولهما هو أن وصف البنية الحاسوبية للنظام المحاسبي لليد العاملة سيوضح الترابط المنطقي والتعريفى للعناصر المختلفة في النظام المحاسبي لليد العاملة، وثانيهما هو أن هذه العلاقات يمكن أن تسهل التعرف على أوجه عدم الاتساق في البيانات المتاحة المستخدمة في إجراء تقديرات النظام المحاسبي لليد العاملة ومدى ضرورة إدخال تعديلات و/أو توفير بيانات تكميلية. ويجب، حيثما يكون ذلك مناسباً، تصميم هذه العلاقات الحاسوبية على نحو منسق مع الأجزاء المناظرة في نظام الحسابات القومية وإطار الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية، وذلك لنفس الأسباب، وإن كان التنسيق بين النظام المحاسبي لليد العاملة ونظام الحسابات القومية وإطار الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية يعتمد بقدر أكبر في واقع الممارسة على تنسيق النطاق، والوحدات، والفترات المرجعية، والتصنيفات. ويصدق هذا الأمر أيضاً على النظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة، مع وجود عامل رئيسي إضافي في هذه الحالة هو مواصفات الأنشطة الخاصة بالسياحة، كما ذكر أعلاه.

٢٧ - وينبغي للمحاسبة المتعلقة برصيد الموارد من الأشخاص أن تتخذ من مجموع السكان نقطة انطلاق لها، مع التأكد من أن مصطلح مجموع السكان محدد في هذا السياق على نحو منسق مع المبادئ التوجيهية الخاصة بتعيين حد الإنتاج (القومي)، في نظام الحسابات القومية، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية لإطار الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية^(ط). ووفقاً للاستعمالات الرئيسية للبيانات، سيلزم حصر متوسط عدد الأشخاص في كل فئة من الفئات المحددة طبقاً للتصنيف المتقارن لمتغيرات النشاط و متغيرات التوزيع، بالإضافة إلى حصر الأرصد الختامية في نهاية كل فترة مرجعية. والمفهوم الأول لرصيد الموارد هو المفهوم

في العمل من طرف الأشخاص الموظفين يجب أن تستوعبه المواقع الوظيفية المشغولة. والذي يربط بين جانبي الطلب والعرض معا هو الوظائف، التي يمكن أن تربط ما بين المعلومات المستمدة من أصحاب العمل والعاملين بشأن الساعات المدفوعة الأجر، وساعات العمل الفعلية وساعات الغياب عن العمل المدفوعة الأجر. غير أن كفاءة التكافؤ في تغطية مصادر البيانات المستخدمة لتقدير هذين الجانبين ستوجد مشكلة عملية كبيرة. فالحاسبة المتعلقة بساعات العمل الفعلية ينبغي صياغتها على نحو يكون متسقا مع الأساليب المصطلح عليها الموضوع لدراسات استخدام الوقت، التي تأخذ في الحسبان الاستخدام الكلي للوقت خلال فترة مرجعية قصيرة، ويكون متسقا أيضا مع وضع التقديرات السنوية لساعات العمل الفعلية، المرتبطة بنظام الحسابات القومية^(٤). وتتمثل العلاقة الأساسية التي ينبغي أن تتطابق معها هذه الحسابات فيما يلي:

العدد الكلي لساعات العمل الفعلية للأشخاص
الموظفين

$$\begin{aligned}
 &= \text{العدد الكلي للساعات المدفوعة الأجر} \\
 &- \text{العدد الكلي لساعات الغياب المدفوعة} \\
 &\quad \text{الأجر ووقت الراحة} \\
 &+ \text{العدد الكلي لساعات العمل غير} \\
 &\quad \text{المأجور} \\
 &= \text{العدد الكلي لساعات المستخدمة في} \\
 &\quad \text{الوظائف المشغولة.}
 \end{aligned}$$

٣١ - وينبغي أن تربط الحسابات النقدية للنظام المحاسبي لليد العاملة بين الدخل الذي يحصل عليه الأشخاص الموظفون وتكلفة توظيفهم. ومن الجانب المفاهيمي ومن منظور القياس أيضا، يُعتبر إجراء هذا الربط في حالة الدخل وتكلفة العمالة المأجورة (مثلا عمل الموظفين) أسهل بكثير

تحديدها وتقديرها، مع مراعاة التواتر الدوري والفترات المرجعية، هو نوع ضروري من أنواع العلاقة المحاسبية في إطار أي نظام محاسبي واف لليد العاملة، وهذا موضح بشكل جيد لدى Denton et al (1976). ويجب أن تبين حسابات التغيير هذه، وأن تحدد بالتالي، الولادات والوفيات، وذلك للمواقع الوظيفية وللأشخاص على التوالي، فضلا عن بيان التنقلات من حالة نشاط إلى أخرى. ولا توجد مشكلة من حيث المبدأ في تعريف تنقلات النشاط أو الولادات والوفيات للأشخاص (حيث يشمل هذا المصطلح الأخير المهاجرين بالإضافة إلى الوفيات الحقيقية والداخلين إلى أية فئات عمرية دنيا أو عليا والخارجين منها)، وهذه البيانات كثيرا ما تكون متاحة وذات فائدة. غير أن الأكثر إشكالا هي تحولات الوضع، أي ولادات ووفيات المواقع الوظيفية، إذ أنه لا يمكن تعريفها إلا على أساس أنشطة التوظيف (أي المواقع الوظيفية الشاغرة) أو الوظائف التي تم رصدها (أي المواقع الوظيفية المشغولة). ويرجح أن يجد معظم أصحاب العمل صعوبة في إعطاء معلومات عن تغيرات النشاط المتعلقة بالمواقع الوظيفية، أي بشأن ما إن كان شخص تم توظيفه حديثا قد شغل "موقعا وظيفيا كان سابقا موقعا وظيفيا شاغرا أو أنه شغل موقعا وظيفيا جديدا، وما إن كان ترك شخص للعمل في منشأة ما قد أوجد موقعا وظيفيا شاغرا أو أدى إلى فقدان (موت) موقع وظيفي، وإن كانت المناقشات العامة كثيرا ما تشير وتهتم اهتماما كبيرا بفقدان وإيجاد الوظائف، أي المواقع الوظيفية وفقا للمصطلحات المستخدمة في هذه الورقة. والتمييز بين موت وشغور أي موقع وظيفي يجب ربطه بقرار الاستعاضة عن الموظف المغادر.

٣٠ - ويرد لدى Denton (1986) مخطط لنظام كامل للمحاسبة الوقتية. ويصلح هذا النظام أساسا لتعريف نوع ثالث من العلاقات المحاسبية للنظام المحاسبي لليد العاملة يستخدم المفهوم المصطلح عليه القائل بأن الوقت المستغرق

سبيل المثال الذين ينتقلون يوميا إلى البلدان المجاورة من أجل العمل، وذلك من أجل ضمان الاتساق مع النطاق الجغرافي للحسابات القومية؛ و '٢' انخفاض مستوى الدقة في العديد من التقديرات ذات الأهمية، وذلك بسبب استخدام نهج العينات^(ك)؛ و '٣' الاعتماد على معارف وذكريات الجيبين، وهو ما قد يفضي إلى عدم الدقة في المعلومات المتحصل عليها. ومن منظور النظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة، يشكل انخفاض مستوى الدقة في العديد من التقديرات ذات الصلة أحد العيوب الهامة لهذه الدراسات الاستقصائية، وإن كان بعض تقديرات مجاميع العمالة والبطالة قد يتسم بدرجة مرضية من الدقة، شريطة أن تكون المعلومات المتعلقة بالقطاعات الصناعية قد سُجّلت بدرجة كافية من التفصيل تتيح تعيين المجاميع على نطاق جميع الصناعات الخاصة بالسياحة. واستبعاد الأسر المعيشية المؤسسية من إطار أخذ العينات في بعض البلدان يمكن أن يمثل مشكلة إذا كان هذا يعني استبعاد أماكن إيواء العمال الموسمين الجماعية من هذا الإطار.

٣٤ - وتتمثل مزايا الدراسات الاستقصائية للمنشآت فيما يلي: (أ) توفر الدراسات تقديرات دقيقة بما فيه الكفاية للفئات والتغيرات التي تشملها؛ و (ب) تجعل تقديرات العمالة متسقة مع تقديرات الإنتاج ودخل عوامل الإنتاج التي توضع في إطار الحسابات القومية. أما مساوئ هذه الدراسات فهي الحاجة إلى التعديل للتعويض عن '١' نقص التغطية للمنشآت الصغيرة، لا سيما في القطاع غير النظامي وفي أنشطة معينة^(ل)؛ و '٢' رصد (خصائص) الوظائف لا (خصائص) الأشخاص. وعلاوة على ذلك، لا توفر الدراسات الاستقصائية للمنشآت عادة إلا نطاقا محدودا لخصائص العاملين، لأن المعلومات التي يمكن للمؤسسات أن توفرها بتكاليف قليلة تتوقف على السجلات التي تحتفظ بها من أجل احتياجاتها الخاصة والحاجة إلى تفسيرها لتوفير المعلومات المطلوبة في استبيان الدراسة الاستقصائية.

٣٥ - وتتمثل مزايا الاستعانة بالسجلات الإدارية، بالإضافة إلى مزاياها المرتبطة بتكلفة جمع البيانات (وهي

منه في حالة الاشتغال لحساب النفس. وبالنسبة للحالة الأولى، تتمثل العلاقة الأساسية التي ينبغي أن تتطابق معها هذه الحسابات فيما يلي:

الدخل الكلي من "العمالة المأجورة"

+/- عناصر متنوعة = التكلفة الكلية لليد العاملة بأجر

وينبغي أن يكون المنطلق لوضع مزيد من المواصفات هو القرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية، بالإضافة إلى الأساليب المصطلح عليها في إطار نظام الحسابات القومية وحساب السياحة الفرعي بشأن المفهومين المناظرين للدخل والتكلفة (انظر على سبيل المثال "منظمة العمل الدولية (٢٠٠٠)").

ثامنا - المصادر المحتملة لبيانات النظام المحاسبي لليد العاملة:

نقاط الضعف ومواطن القوة

٣٢ - ستعتمد التقديرات المستندة إلى إطار النظام المحاسبي لليد العاملة على المعلومات التي يتيحها الأفراد أو المنشآت بصورة مباشرة للوكالة الإحصائية من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والمنشآت، أو بصورة غير مباشرة من خلال استخدام المعلومات التي تسجلها مختلف الوكالات الإدارية لأغراض الإحصاء.

٣٣ - وتتمثل مزايا الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية فيما يلي: (أ) توفر هذه الدراسات تغطية كاملة لسكان البلد المقيمين غير المشمولين في إطار مؤسسي؛ و (ب) توفر الاتساق في تقديرات العمالة والبطالة؛ و (ج) تحاول إجراءات التقدير المستخدمة عادة إجراء تعديلات للتعويض عن حالات التحيز الناتجة عن معدلات عدم الإجابة الانتقائي في صفوف السكان المستهدفين؛ و (د) تتصف بالمرونة ويمكن استخدامها لقياس المفاهيم المرغوبة. أما مساوئها فهي '١' الحاجة إلى التعديل لاحتساب فئة العاملين غير المقيمين المشمولين في إطار مؤسسي في الاقتصاد الوطني، ومنهم على

الهولندية في دراسة استقصائية للمنشآت تُجمع فيها المعلومات عن كل من العمالة والإيرادات، بينما يتعين على النرويجيين أن يجاهوا مجموعة أكثر تشتتاً من الدراسات الاستقصائية للمنشآت لا تتسم بقدر كبير من التناسق، بالرغم من أن معظمها يبدو أنه يغطي المتغيرات ذاتها. وفي البلدين كليهما تستخدم النتائج المستمدة من الدراسة الاستقصائية الرئيسية للأسر المعيشية، المعنونة "الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة"، لإدراج معظم العناصر المتقدمة من التغطية الكاملة وفقاً للأساليب المصطلح عليها للحسابات القومية. وتستند الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة على عينات كبيرة ومتواصلة نسبياً في كل من النرويج وهولندا، مما يتيح أساساً جيداً للتقديرات السنوية للمجاميع والمتوسطات الخاصة بالفئات والمتغيرات المشمولة بالدراسة.

٣٧ - وأعد الفريق السويسري فحوصاً موازية عن النتيجة المترتبة على البدء من كل مصدر من مصادره الثلاثة الرئيسية بالنسبة للتاريخ المرجعي المختار وهو ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١: تعداد السكان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وتعداد المنشآت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والدراسة الاستقصائية للقوة العاملة في الربع الثاني من عام ١٩٩١. وقد أجريت تعديلات للمصادر الثلاثة من أجل مواءمة نتائجها مع النتائج التي يتطلبها إطار النظام المحاسبي للبيد العاملة. وجاءت تقديرات مجموع العمالة الناتجة عن هذه التعديلات جد ماثلة للمصدرين الآخرين، بفارق يناهز ١ في المائة، بينما جاء التقدير المتوصل إليه من تعداد السكان أقل من التقديرين الآخرين بنسبة تتراوح من ٧ إلى ٨ في المائة.

٣٨ - وينطلق عمل الدانمركيين من إحصاءات القوة العاملة المستندة إلى السجلات، تكملها بيانات مستمدة من المصادر التي لم تستخدم بالفعل في إعداد هذه الإحصاءات، وذلك من أجل إجراء التعديلات اللازمة لتغيير فئة الإحصاء من الأشخاص إلى الوظائف وتغيير الفترة المرجعية من شهر

عادة تكاليف قليلة) والتعديلات اللازمة (و كثيراً ما تكون كبيرة) للوكالة الإحصائية، فيما يلي: (أ) تخلو التقديرات المستندة إليها من عدم الدقة الناتج عن الاعتماد على عينات؛ و (ب) بعض المتغيرات (الهامة بالنسبة للعملية الإدارية) يمكن قياسها بصورة موثوقة إلى حد بعيد. أما مساوئها فهي '١' أن موثوقية قياس متغيرات أخرى معينة قد تصبح منخفضة جداً؛ و '٢' أن المعلومات يمكن أن تتعلق بالحالات والوظائف، لا بالأشخاص، ويتوقف هذا على ما إن كانت المعلومات قد استمدت عن أشخاص أو منشآت، إلا إذا أمكن الربط بين فرادى التسجيلات المتعلقة بالشخص ذاته، أي باستخدام أرقام هوية شخصية متفرقة من النوع الاسكندنافي. ومن الشواغل المهمة أيضاً انعدام الاستقرار في التغطية والتعاريف بسبب التغيرات التي تحدث في القواعد والاختصاصات الإدارية، وكذلك في سلوك الجمهور بالنسبة إلى المؤسسات والأنظمة الإدارية. وفيما يتعلق بالنظام المحاسبي للبيد العاملة في مجال السياحة، يوجد أيضاً شواغل مهم آخر هو أن نقص الإبلاغ عن بعض فئات العاملين لمدد قصيرة أو العاملين الموسمين يمكن أن يكون أكثر وضوحاً بالنسبة للأنشطة الخاصة بالسياحة منه في حالة عديد من الأنشطة الأخرى، حتى حيثما لا يشكل العاملون الأجانب غير الشرعيين مشكلة هامة.

تاسعا - استخدام المصادر المختلفة في البلدان المشمولة بالدراسة

٣٦ - تتباين درجة الأهمية النسبية لأنواع المصادر المختلفة في البلدان الأربعة التي أعدت التقديرات العامة للنظام المحاسبي للبيد العاملة التي درست في هذه الورقة، وكذلك استراتيجية استخدامها (لمزيد من التفاصيل انظر (Buhmann et la (2000)). ويتضح بصفة خاصة في حالة النرويج وهولندا أن التركيز ينصب على توفير تقديرات للعمالة تتسق مع تقديرات الإنتاج والدخل في الحسابات القومية المقدرة. وتمثل نقطة البداية الرئيسية للتقديرات

ساعات العمل من جهة أخرى، هو التعويض قدر الإمكان عن الاختلافات بين القطاعات والوقت الإضافي في مقدار العمل، أي في معدل العمل الإضافي أو العمل غير المتفرغ، فضلا عن الاختلافات في ساعات العمل العادية^(ف). وليس من الواضح ما إن كان من الممكن اعتبار هذه التعديلات من قبيل المواءمة حسب التصنيف المذكور أعلاه، ولكن التعديل الذي يستهدف تحقيق الاتساق في الفترات المرجعية يبدو كذلك.

عاشرا - نطاق تقديرات النظام المحاسبي الوطني لليد العاملة

٤١ - ثمة عدة أبعاد لمسألة نطاق أو مدى تغطية النظام المحاسبي لليد العاملة: (أ) البعد الجغرافي؛ و (ب) نوع العاملين؛ و (ج) البعد الموضوعي؛ و (د) ومسألة ما إن كان الاهتمام منصبًا على الحالات وعلى التغييرات الصافية المناظرة لها، أو على إجمالي التدفقات الداخلة إلى رصيد الموارد من الأشخاص أو الخارجة منه في هذه الحالات.

٤٢ - ويتحدد النطاق الجغرافي ذو الصلة بما إن كان الهدف هو التنسيق مع نظام الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية أو التنسيق مع الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية. ويستوجب التنسيق مع الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج، التي هي أهم منظور بالنسبة للنظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة، أن يغطي النظام المحاسبي لليد العاملة جميع الوظائف الموجودة في البلد المعني وفقا للحسابات القومية، ولا شيء غير هذه الوظائف (انظر المناقشة الواردة في الفرعين باء و جيم من الفصل الرابع عشر، وفي الفرع باء من الفصل السابع عشر من "صندوق النقد الدولي وجهات أخرى (١٩٩٣)".) وكما ذكر أعلاه، فإن أهم عامل بالنسبة للنظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة هو التحديد المستقل للصناعات الخاصة بالسياحة.

تشرين الثاني/نوفمبر من السنة المرجعية إلى متوسط السنة. وتشمل المصادر الأخرى أيضا الدراسة الاستقصائية السنوية للقوة العاملة، وهي المصدر الوحيد غير المستند إلى السجلات الإدارية.

٣٩ - وفي جميع هذه البلدان الأربعة، تُجرى تعديلات من أجل التعويض عن العيوب في مصادر البيانات الأولية أو الاختلافات فيما بين المصادر وبينها وبين الإطار العام المستخدم في النظام المحاسبي لليد العاملة. ويذكر الهولنديون ثلاثة أنواع من هذه العيوب أو الاختلافات^(١)، تتعلق، على التوالي، بما يلي:

- (أ) الاختلافات في التعاريف والتصنيفات ومقدار التفصيل^(ب): والتعديل المناسب لها هو "المواءمة"؛
- (ب) الاختلافات في التغطية السكانية: والتعديل المناسب لها هو "بلوغ التغطية الكاملة"؛
- (ج) أخطاء القياس: والمسعى بشأنها هو "التقليل منها إلى أدنى حد ممكن"^(٢).

أما إزالة ما تبقى من الاختلافات الطفيفة فيسمى "موازنة".

٤٠ - ومن المهم جدا في الجزء الذي يتعلق بالعمالة من النظام المحاسبي لليد العاملة التمييز بين مختلف أنواع الوحدات التي يمكن أن تُحسب. فالوظائف هي التي تحسب في الدراسة الاستقصائية للمنشآت وفي تعداد المنشآت، ويُحسب الأشخاص في الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة وفي تعداد السكان، في حين أن التنسيق مع بيانات الحسابات القومية، من أجل تحليل الإنتاجية على سبيل المثال، يستوجب في كثير من الأحيان استخدام مكافئ سنوات العمل على أساس التفرغ أو العدد الكلي لساعات العمل. والفرق بين الحالتين الأوليين هو أن بعض الأشخاص يشغلون أكثر من وظيفة واحدة أثناء الفترة المرجعية. والغرض من تحويل عدد الوظائف أو الأشخاص من جهة، وعدد سنوات العمل أو

حوادث الشغل. وتشكل الأعمال المرتبطة بالتدريب أحد العناصر المتقدمة حتى الآن في كل من النظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة وعنصر العمالة في حساب السياحة الفرعي^(ص). وفي داخل العنصر الواحد، ستنحو الأعمال المتعلقة بوضع تقديرات متساوية للنظام المحاسبي لليد العاملة إلى التركيز على الفئات التي تعتبر أهم من غيرها، سواء من الناحية العددية أو من منظور السياسات، أو التي تعتبر مصادر البيانات المتاحة عنها أنسب المصادر. ونتيجة لذلك، بدأ العمل المتعلق بالنظام المحاسبي لليد العاملة في هذه البلدان الأربعة جميعها بأول عنصر من هذه العناصر، مع تطبيق إجراءات منفصلة بالنسبة للعاملين بأجر والعاملين الذين يشتغلون لحساب أنفسهم، لأنه من المتعين استخدام مصادر مختلفة للبيانات وتطبيق تعديلات مختلفة. وفي الأعمال التي اضطلعت بها الدانمرك والنرويج وهولندا، أعدت أيضا تقديرات للعنصرين (ب) و (ج) متسقة مع التقديرات المتعلقة بالعنصر (أ) على الصعيد الكلي، لكن فيما يخص العاملين بأجر فقط. ولم يرد بيان لأي جهود بشأن المكافآت والتكاليف المناظرة المتعلقة بالأشخاص العاملين لدى أنفسهم^(ق).

٤٤ - وقد أدرج العنصران (د) و (هـ) في الإطار المقدم في "منظمة العمل الدولية (١٩٩٢)" وكذلك المسائل المتصلة بالبعد '٤' المحدد في الفقرة ٤١ أعلاه. بيد أنه من بين الدراسات الوطنية التي استعرضت من أجل هذه الورقة، كانت الدراسة السويسرية هي الوحيدة التي تضمنت بيانا لجهود ملموسة بذلت من أجل إدراج التقديرات المتعلقة بالعنصر (د) في عمل النظام المحاسبي لليد العاملة (انظر Buhmann et al (2000) الجداول CH2)، ولم يدرج أي منها حتى الآن العنصر (هـ). وهذه مفاجأة في حالة العنصر (د)، وهو البطالة، إذ أنه يمثل في جميع البلدان شاغلا سياسيا بارزا توجد بشأنه إحصاءات غير منسقة مستمدة من مصادر

ويستوجب التنسيق مع الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية أن يغطي النظام المحاسبي الوطني لليد العاملة جميع الأشخاص سواء الذين يعتبرون قانونا مقيمين في البلد (من الناحية القانونية) أو الموجودين فيه (من الناحية الفعلية). وكون الأشخاص يمكن أن يشتغلوا في بلد غير البلد الذي يقيمون فيه عادة (أو فعلا)، يعني أنه لا بد من إجراء تعديلات لكفالة أن يكون للتغطية الجغرافية للإحصاءات المتعلقة بالوظائف، المستمدة عادة من تقارير المنشآت، والإحصاءات المتعلقة بالأشخاص، المستمدة عادة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، نطاق جغرافي واحد. وهذه التعديلات أوضح ما تكون في حالة الهولنديين والسويسريين، وهو ما يعكس الأهمية النسبية للتنقل اليومي للعاملين عبر الحدود لدى كل منهما. ويجري النرويجيون تعديلات لاحساب الأجانب العاملين على متن السفن المسجلة في النرويج، ولكنهم لا يجرون أي تعديلات بصدد تنقل العاملين اليومي عبر الحدود، إلى السويد على سبيل المثال. أما الدانمركيون فإنهم لا يبينون ما إن كانوا يجرون مثل هذه التعديلات، رغم أن هذا التنقل عبر الحدود مع ألمانيا والسويد لا بد أن له بعض الأهمية لديهم. ومن المرجح أن تكون لهذه التعديلات المتعلقة بالأنشطة الخاصة بالسياحة أهمية كبيرة بالنسبة لبعض البلدان.

٤٣ - ويمكن من الناحية الموضوعية تقسيم نطاق النظام المحاسبي لليد العاملة والنظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة إلى عدة عناصر هي: (أ) العمالة، بما فيها مجموع ساعات العمل الفعلية؛ و (ب) الدخل المكتسب من العمالة؛ و (ج) تكاليف اليد العاملة؛ و (د) البطالة؛ و (هـ) الشواغر. بيد أن عنصر العمالة في حساب السياحة الفرعي يشمل أيضا مسائل مثل ترتيبات وقت العمل (مثل التفرغ/عدم التفرغ، لكن ليس وضع الجداول الزمنية)، والساعات المدفوعة الأجر، والإضرابات، و (بصورة ضمنية)

لوضع نظام محاسبي لليد العاملة قد تطورت حاليا من مرحلة المناقشات المفاهيمية إلى مرحلة إجراء تقديرات جزئية، وأن هذه الأعمال لا تؤثر حتى الآن على الطريقة التي تعد بها التقديرات المتعلقة بتأثير الأنشطة الخاصة بالسياحة والطلب السياحي على سوق العمل. وتركز التقديرات الحالية على ما يلي: (أ) الاستخدام الأمثل للإحصاءات المستمدة من مصادر مختلفة، مع إيلاء الأولوية للعمالمة مقابل أجر واستخدام نتائج الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة بوصفها مرجعا عاما فيما يتعلق بالتغطية؛ و (ب) كفاءة التنسيق مع تقديرات الإنتاج والدخل المناظرة في الحسابات القومية. ومعظم الظن هو أن تفضيل هذا الاعتبار الأخير بدلا من إعداد تقديرات متكاملة عامة للتدفقات الإجمالية، بين حالات سوق العمل على سبيل المثال، أو لأوجه الاختلال بين العرض والطلب على اليد العاملة، يمكن أن يكون الدافع إليه هو مكانة الحسابات القومية وأهميتها في البرامج الإحصائية الوطنية من ناحية، وتوافر البيانات المناسبة من ناحية أخرى. وخلاصة ذلك بالتالي هي أن التمديد الذي يبدو أكثر إلحاحا لتقديرات النظام المحاسبي لليد العاملة هو إدراج وصف أكثر اكتمالا لسوق العمل. وقد يبدو في هذا شيء من المفارقة، نظرا لأن الاهتمام في باكورة المناقشات المتعلقة بالنظام المحاسبي لليد العاملة كان منصبا على الموضوع الأخير بقدر أكبر من الموضوع الأول. غير أن هذا ينبغي أن يكون محل ترحيب من المنظورات التي قادت عملية إعداد حساب السياحة الفرعي، إذ أن ذلك يعني أن الأساس قد أرسى لإعداد أوصاف إحصائية أفضل لتأثير الطلب السياحي على سوق العمل وبنيته، وكذلك تأثيره بالنسبة للعاملين والمكافآت التي يحصلون عليها.

٤٨ - وليس هناك ما يدهش في أن العمل المتعلق بما يسمى الآن حسابات اليد العاملة له تاريخ طويل نوعا ما، نظرا إلى أن النظام المحاسبي لليد العاملة يركز على أهم الموارد التي

مختلفة، مع تباين في نقاط الضعف ومواطن القوة. لكن المفاجأة أقل بالنسبة للعنصر (هـ)، الشواغر، إذ أنه من بين البلدان التي تطبق النظام المحاسبي لليد العاملة، يبدو أن الهولنديين والسويسريين هم فقط الذين توجد لديهم دراسات استقصائية منتظمة للمنشآت بهذا الشأن^(٤). أما البلدان الأخرى فليس لديها من أساس للإحصاءات المتعلقة بالشواغر سوى السجلات الإدارية، ومن المعروف أنها تغطي نسبة صغيرة نسبيا من جميع الشواغر.

٤٥ - ومن الإمكانيات المذكورة في "منظمة العمل الدولية (١٩٩٢)" تمديد إطار النظام المحاسبي لليد العاملة ليشمل العنصر (و)، "الأشخاص قيد التدريب". كما يرد ذكر هذا العنصر في الأعمال الدائرية، لكنه مقصور على تعليم الكبار. ومن شأن ذلك أن يقرب عمل النظام المحاسبي لليد العاملة بصورة أكبر من إطار الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية الفضفاض إلى حد ما. غير أنه لم يرد في المصادر التي استعرضت بيان للأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها في هذا الصدد.

٤٦ - وبالنسبة لكل عنصر من العناصر المذكورة في الفقرات من ٤٣ إلى ٤٥ أعلاه، يمكن وضع تقديرات لحالة سنة (سلسلة سنوات) معينة، أي تقديرات الموارد وتقديرات التغيرات الصافية. ويرد في Buhmann et al (2000) أن تمديد العمل ليشمل تقديرات التدفقات، أي التغيرات الإجمالية بالنسبة لعنصر أو عنصرين، لم يتم إلا في حالة سويسرا. غير أنه يمكن توقع أن توضع هذه التقديرات بصورة منتظمة بالنسبة لبلدان أخرى.

حادي عشر - ملاحظات ختامية

٤٧ - يتبين من الجهود الرامية إلى وضع نظام محاسبي لليد العاملة، والتي استعرضت لأغراض إعداد هذه الورقة، أن الأعمال المضطلع بها في بعض المكاتب الإحصائية الوطنية

في مجال السياحة. وقد حل حساب السياحة الفرعي معظم المسائل المفاهيمية الخاصة بالنظام المحاسبي لليد العاملة في مجال السياحة. وستلقي التجارب العملية مزيداً من الضوء على المشاكل العملية التي تكتنف عملية إعداد نظام محاسبي لليد العاملة في مجال السياحة، لمرافقة حساب السياحة الفرعي. وستتوقف إمكانية إعداد نظام محاسبي وطني لليد العاملة في مجال السياحة على مدى توافر الإحصاءات الوطنية المناسبة ووجود طلب من جانب المستعملين. وقد بينت الجهود المبذولة لإعداد تقديرات وطنية مكتملة تقريباً بناءً على نظام محاسبي لليد العاملة في مجال السياحة، كما في حالة في الدانمرك وسويسرا وهولندا مثلاً، إمكانية إنتاج هذه التقديرات على أساس منتظم، وفي حدود زمنية مقبولة. وهكذا يبدو أن من المعقول توقع إمكان إنتاج تقديرات مبنية على نظام محاسبي لليد العاملة في مجال السياحة أيضاً لمرافقة تقديرات حساب السياحة الفرعي، إذا وجد طلب على هذه التقديرات. وقد حاول هذا التقرير توفير إطار منهجي على درجة معقولة من الدقة والتنظيم، يمكن أن يُتخذ أساساً للتقديرات التي تستلزمها الجداول المحددة في عنصر العمالة في حساب السياحة الفرعي الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك للطلبات المماثلة لإحصاءات اليد العاملة المتصلة بالسياحة.

الحواشي

(أ) انظر "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٠)" للاطلاع على عرض لعنصر العمالة في حساب السياحة الفرعي، انظر "صندوق النقد الدولي وجهات أخرى (١٩٩٣)" للاطلاع على عرض لنظام الحسابات القومية.

(ب) انظر على سبيل المثال (2000) Buhmann et al و Leunis & Altena (1996) للاطلاع على عروض لهذا العمل.

(ج) يجب أن نتوقع أن تقديرات التغيرات في حسابات اليد العاملة سيكون معظمها من النوعين (ج) و (و) لأسباب تتعلق بمدى توافر البيانات. أما البيانات

يملكها أي مجتمع وهي: تعبئة القوة العاملة وتوزيعها على مختلف ميادين العمل، وكيفية حساب تكلفتها ومكافأتها. وفضلاً عن ذلك، تؤدي هذه العناصر أيضاً دوراً هاماً في تحديد مدى رفاهنا: قبل مشاركتنا في سوق العمالة وفي أثناء هذه المشاركة وبعدها. وما يدهش في هذا الصدد هو أن الجهود الرامية إلى الاستفادة المنهجية من هذه الإحصاءات المتفرقة لم تعط أولوية أكبر في وقت أبكر بكثير مما حدث بالفعل^(ش)؛ ومن بين الجهود التي أشير إليها في هذه المذكرة، يبدو أن العمل الذي قامت به هولندا هو الوحيد الذي توافرت فيه الكتلة الحرجة والمثابرة الضروريين لجعل العمل المتعلق بتقديرات النظام المحاسبي لليد العاملة عنصراً محورياً بالنسبة لعملية إنتاج واستخدام إحصاءات سوق العمل. يمثل ما أن تقديرات الحسابات القومية عنصراً محورياً بالنسبة للإحصاءات الاقتصادية والتحليلات التجريبية. ويبدو بالفعل أن انتماء سوق العمل ومسائل اليد العاملة على هذا النحو إلى كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعنا، وتناول هذه السوق وتلك المسائل بالتحليل من قبل الاقتصاديين وغيرهم من أخصائيي العلوم الاجتماعية الأخرى، قد أعاقا، بدلاً من أن يدعمها، عملية إيجاد نظم بيانات متكاملة ومتسقة. فقد كانت احتياجات الوصف وزوايا التحليل على درجة شديدة من التنوع لا تتيح إيجاد نواة متينة من البيانات المتكاملة. والزمن وحده هو الذي سيبين ما إن كانت الزيادة النسبية حالياً في قوة الاهتمام السياسي والتحليلي بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجزئي لا الكلي سوف تؤدي إلى توسيع نطاق الدعم وتوفير مزيد من الموارد للأعمال المتعلقة بالنظام المحاسبي لليد العاملة.

٤٩ - وقد ركز العرض المقدم في هذه الورقة بصورة رئيسية على مسائل النظام المحاسبي لليد العاملة لأن هذه المسائل تنطبق بنفس الدرجة على النظام المحاسبي لليد العاملة

(ط) أصعب المسائل، وإن كانت أهميتها قاصرة على حالة بعض البلدان، هي معاملة حالة الأشخاص الذين يعيشون في بلد ويعملون في بلد آخر.

(ي) انظر على سبيل المثال "الأمم المتحدة (١٩٩٧)"، وكذلك (1999) Mata Greenwood and Hoffmann و Mata (2000) Greenwood.

(ك) يشكل العمل السويسري المناقشة الجديدة الوحيدة لنتائج تعداد السكان في سياق النظام المحاسبي للبيد العاملة. ويستخدم إطار النظام المحاسبي للبيد العاملة لتحليل أوجه الضعف في تقديرات العمالة المستمدة من تعداد السكان لعام ١٩٩٠.

(ل) هذا النقص في التغطية أهميته بالنسبة لتقديرات النظام المحاسبي للبيد العاملة أكبر نسبياً من أهميته بالنسبة لتقديرات الحسابات القومية لأنه يتعلق عادة بالمنشآت ذات الانتاجية الأدنى من المتوسط. ومعنى هذا أنه عندما يكون الربط بتقديرات الحسابات القومية سبباً رئيسياً لاستخدام بيانات الدراسات الاستقصائية للمنشآت في الأعمال المتعلقة بالنظام المحاسبي للبيد العاملة، ينبغي الحرص على عدم إجراء تعديلات بشأن التغطية في تقديرات النظام المحاسبي للبيد العاملة، تتجاوز التعديلات المنفذة في تقديرات الحسابات القومية المناظرة.

(م) من المؤسف أنه لم يمكن حتى الآن العثور على أية أمثلة لبرامج وطنية تتضمن تقديرات وفقاً لنظام محاسبي للبيد العاملة في مجال السياحة.

(ن) هذه الأنواع من التعديلات لها أهمية أيضاً لدى إنشاء سلاسل زمنية متسقة، حتى عندما يقال إن المصدر هو نفسه بالنسبة لمختلف السنوات.

(س) لم يقدم تفسير للإشارة إلى مقدار التفصيل، ولكن يمكن افتراض أنها تشير إلى استخدام معلومات من مصدر ثانوي لتقدير التوزيع بين الفئات المتغير غير مشمول في المصدر الأولي، أو ليس مشمولاً بمجموعة من القيم على درجة كافية من التفصيل.

(ع) يدرج الهولنديون أخطاء أخذ العينات ضمن أخطاء القياس. وهذا استخدام مضلل وغير موفق للمصطلحات، إذ أن أخذ العينات لا يؤدي إلى وقوع أخطاء في الإحصاءات الناتجة، بل إلى نقص الدقة. ويمكن الحد من هذا النقص في الدقة باستخدام

المستقاة من السجلات الإدارية فقد يغلب أن تكون من النوع (د)، بينما يشمل أن يفضل بعض المستعملين البيانات من النوع (هـ). ومن الجدير بالتنويه أنه في حين أن مجموع التغيرات من النوعين (د) و (هـ)، المسجلة مثلاً لكل ربع من أرباع السنة سيكون مكافئاً للمجموع الذي كان سيسجل لو كانت الفترة المرجعية سنة واحدة، فإنه في حالة النوعين (ج) و (و) من البيانات، لا يمكن إضافة التغيرات الفصلية بعضها إلى بعض للحصول على قيمة التغيرات على مدى سنة واحدة.

(د) نظراً إلى أن بعض الأشخاص الموظفين هم عاملون لدى أنفسهم، يتعين علينا استخدام الاصطلاح المخالف للبيدهة، الذي مؤداه أن الشخص يمكن أن تكون له وظيفة وموقع وظيفي ويكون هو نفسه صاحب العمل. وهذه الحالة لا تمثل مشكلة من الناحية المنطقية، كما أنه لا يرجح أن تسبب صعوبات من وجهة نظر جمع البيانات.

(هـ) انظر (1990) Hussmanns et al، للاطلاع على مزيد من المناقشة لهذه التوصيات.

(و) يمكن القول بأنه قد توجد في المنظمات البيروقراطية "مواقع وظيفية مجمدة"، أي يتعين أن تبقى شاغرة بسبب عدم توافر الأموال أو لأسباب أخرى. بيد أن من الصعب إدراك الميزات المفاهيمية أو العملية لإدراج هذه المواقع الوظيفية المجمدة في الإطار.

(ز) فيما يتعلق بدور المعاملات في الحسابات القومية، انظر على سبيل المثال (1966) Aukrust (1949/50).

(ح) نظراً إلى أن الوظائف تمثل الرابطة بين المواقع الوظيفية المشغولة والأشخاص الموظفين، فليست هناك حاجة إلى تخصيص حسابات منفصلة للوظائف، رغم أنها تؤدي دوراً مفاهيمياً هاماً في النظام المحاسبي للبيد العاملة؛ ويمكن أن ينظر إليها أيضاً بهذا الصدد على أنها موازية للمعاملات في نظام الحسابات القومية، التي تمثل من حيث المبدأ الوحدات الرئيسية للرصد، حتى وإن كانت لا تخصي إطلاقاً (انظر على سبيل المثال (1966) Aukrust (1949/50)).

التقديرات الوطنية التي يتم إعدادها تحت عنوان النظام المحاسبي لليد العاملة.

معلومات تكميلية، ويبدو أن هذا هو ما يفعله الهولنديون وأنه السبب في إشارتهم إلى تقليل أخطاء القياس إلى أدنى حد ممكن، (انظر على سبيل المثال Leunis and Altena (1996)). ويمكن للمرء أن يتوقع أن تكون التعديلات التي تلزم نتيجة لعدم معالجة نقص الدقة في أخذ العينات جزءاً من عملية الموازنة.

(ف) يؤدي استخدام الساعات كوحدة للحساب إلى تسهيل إعداد تقديرات منسقة تشمل أنشطة التعليم والتدريب، كما يتيح التمييز بين الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية وأنشطة السوق بالمعنى الذي وردت مناقشته في "الأمم المتحدة (١٩٩٧)" وفي Hoffmann and Mata Greenwood (1998).

(ص) المناقشة الواردة في Altena et al (1999) ليست متصلة بالنظام المحاسبي لليد العاملة أو بنظام الحسابات القومية؛ وينبغي اعتبار إنشاء تلك الروابط إحدى الأولويات في مجال التنسيق العام للإحصاءات الاقتصادية وإحصاءات اليد العاملة وإحصاءات التعليم.

(ق) يكتفي نظام الحسابات القومية بتعريف مكافأة موحدة لعنصري العمل ورأس المال بالنسبة للعاملين لدى أنفسهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، اتخذ المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية قراراً بشأن قياس الدخل المتعلق بالعمالة، (انظر "منظمة العمل الدولية (٢٠٠٠)").

(ر) بيد أنه من الجدير بالملاحظة أن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أنشأ برنامجاً للدراسات الاستقصائية للمنشآت، على أساس أن تبدأ هذه الإحصاءات في عام ٢٠٠١ (انظر على سبيل المثال "المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (٢٠٠٠)").

(ش) ما يسمى "ميزانيات موارد اليد العاملة"، التي كانت تعد بصورة منتظمة في الاقتصادات المسيرة مركزياً في وسط وشرق أوروبا وفي الاتحاد السوفياتي السابق، يمثل استثناء من هذا (انظر على سبيل المثال Gouriev (1984))؛ غير أن النطاق المفاهيمي للنظام المحاسبي لليد العاملة يتجاوز هذه الميزانيات، بالرغم من أنه لا يمكن حتى الآن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لمعظم

- Hoffmann, E. and A. Mata Greenwood (1998). Measuring working time: an alternative approach to classifying time use. *Bulletin of Labour Statistics*, No.3.
- Hussmanns, R., F. Mehran and V. Verma (1990). The economically active population, employment, unemployment and underemployment: An ILO-manual on concepts and methods. Geneva, International Labour Organization.
- Institut nationale de la Statistique et des études économiques (1997). Papers presented on topic 2: Reconciliation of employment and unemployment statistics", at the first meeting of the Paris Group on Labour Statistics, Paris 27 and 28 November 1997, Paris.
- International Labour Organization (1992). An outline of the main concepts and principles of a labour accounting system. In *General Report to the Fifteenth International Conference of Labour Statisticians, Geneva 19-28 January 1993*. Geneva.
- International Labour Organization (1993). Report of the Fifteenth International Conference of Labour Statisticians, *Geneva 19-28 January 1993*. Geneva.
- International Labour Organization (2000). Current international recommendations on labour statistics. Pp. 48-55. Geneva.
- صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي (١٩٩٣). نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣. واشنطن العاصمة.
- Leunis, W. P. and J. W. Altena (1996). Labour accounts in the Netherlands, 1987-1993: How to Cope with fragmented macro data in official statistics" in *International Statistical Review*, No.64.
- Mata Greenwood, A. (2000). The hours we work: the data we need, the data we get. Paper prepared for the Forth meeting of the Paris Group on labour statistics, örebro, Sweden. 21 and 22 September 2000. ILO Bureau of Statistics.
- Neubourg, C. D. (1983). *Labour Market Accounting and Labour Utilization: Theory and measurement*. University of Groningen.
- Organization for Economic Cooperation and Development (2000). *Measuring the Role of Tourism in OECD Economies: The OECD Manual on Tourism Satellite accounts and employment*. Paris.
- Statistical Office of the Eurpuan Communities (2000): Job vacancies. Document for a Working Meeting on the theme "Employment Statistics", Luxembourg, 18 and 19 September 2000.
- Altena, J.W., C.A. van Bochove and W.P. Leunis (1991). Reconciling labour data from various sources: the compilation of labour accounts data for the Netherlands, 1987. CBS select (Netherlands Central Bureau of Statistics), No. 7.
- Altena, J.W. et al (1999). Proposals for the development of a system of education and training accounts. Paper prepared for Eurostat. Statistics Netherlands. November.
- Aukrust, O. (1949/50). On the theory of social accounting. *Review of Economic Studies*, vol 16, No. 41.
- Aukrust, O. (1966). An axiomatic approach to national accounting. *Review of Income and Wealth*, vol.12, No 3
- Buhmann, B., et al (2000). Labour accounts: A Step forward to a Coherent and Timely description of the labour market. ورقة عُرضت على اجتماع سبينا المعني بالإحصاءات الاجتماعية لعام ٢٠٠٠، المنعقد في ماسترخت، هولندا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠.
- Denton, F.T., (1986). Accounting for time: labour accounts in a broader setting. تقرير قدمته هيئة إحصاءات كندا إلى الاجتماع غير الرسمي المعني بإحصاءات القوة العاملة الذي نظمه مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.
- Denton, F.T., C.H. Feaver and A.L. Robb (1976): The short-run dynamics of the Canadian Labour Market. Ottawa, Economic Council of Canada.
- Evensen (1999). The impact of tourism on the Norwegian economy: tourism satellite accounts, 1988-1995. (Norwegian, with English abstract). Oslo, Statistics Norway
- Gouriev, V. (1984). Compilation of balance sheets of labour resources in the USSR: methodological principles. *Bulletin of Labour Statistics* No.3.
- Harilstad, A. (1989). Total hours of work and employment in the national accounts. Økonomiske analyser (Central Bureau of Statistics of Norway), No. 7.
- Hoffmann, E. (1981). Accounting for time in labour force surveys. *Bulletin of Labour Statistics*, No.1.
- Hoffmann, E. (1999). Collecting statistics on imbalances in the demand for labour. *Statistical Journal of the United Nations (ECE)* No.16.
- Hoffmann, E. (2000). Developing labour account estimates: issues and approaches. In *United Nations, Household Accounting: Experiences in the Use of Concepts and their Eompilation*, vol. 2, Household , New York.

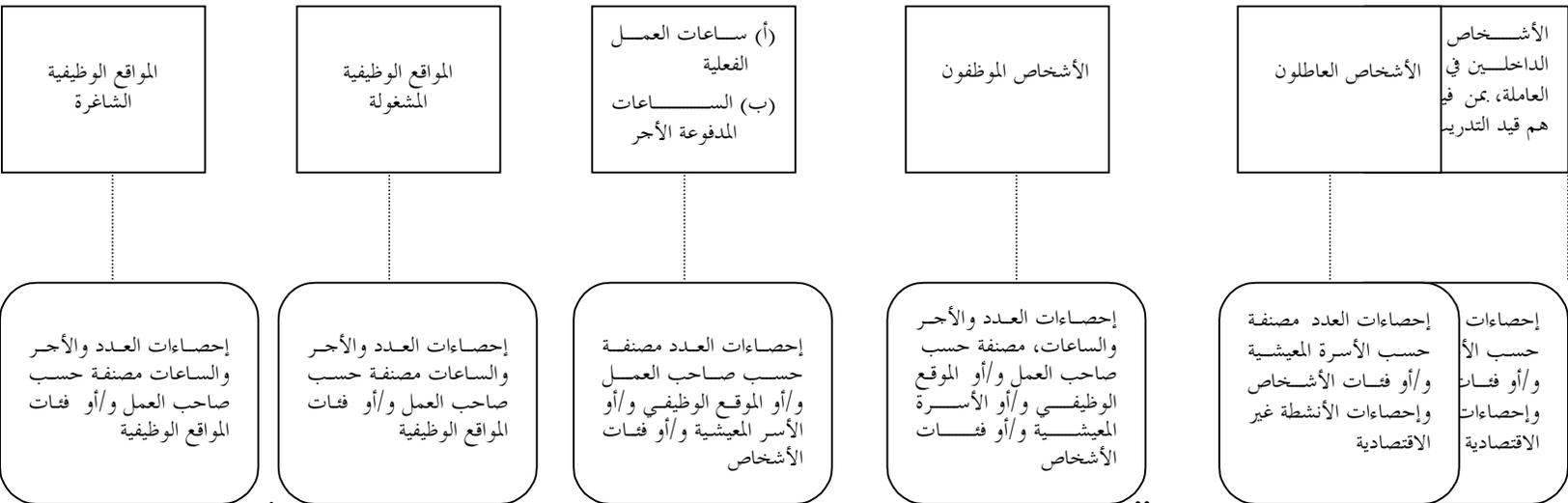
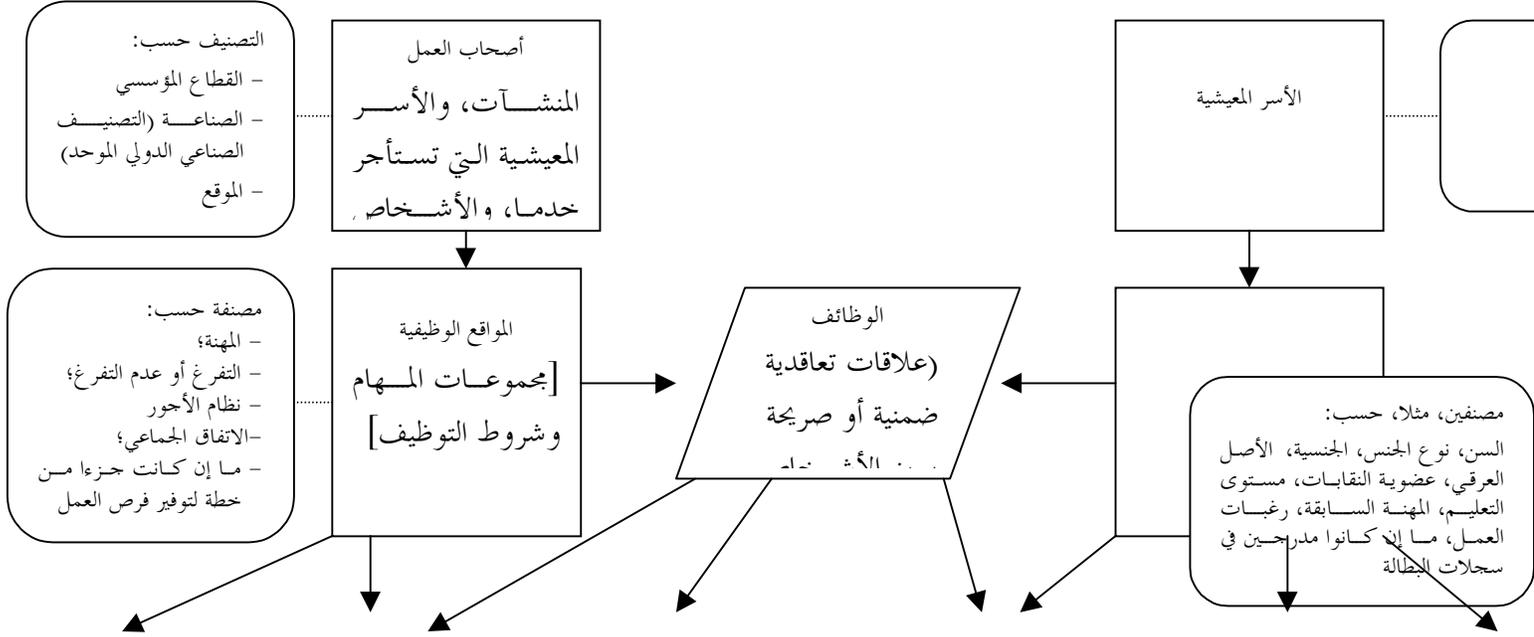
الأمم المتحدة (١٩٧٩). وضع قواعد بيانات متكاملة للإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، رقم المبيع E.79.XVII.14.

الأمم المتحدة (١٩٩٧). التصنيف الدولي التجريبي لأنشطة استخدام الوقت. تقرير مقدم إلى اجتماع فريق الخبراء المكرس لاستعراض التصنيف الدولي التجريبي لأنشطة استخدام الوقت. نيويورك، ١٣-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

Verhage, K.G., P.J. V. Nes and I. V. d. Weijde (1997). Employment market analysis, Report prepared for Eurostat. Statistics Voorburg and Rotterdam Statistics, Netherlands Economic Institute.

Vuille, A. (1997). Le compte global du marché du travail, conception détaillée. Texte non définitif. Berne Office fédéral de la statistique.

تدبير الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي لليد العاملة



ملاحظة: "الأعداد" تعني الرصيد عند نقطة زمنية ما أو المتوسط على مدى فترة زمنية معينة أو المجموع خلال فترة زمنية ما (بالنسبة للتدفقات، ومنها مثلا ساعات العمل الفعلية أو الساعات المدفوعة الأجر).

الإحصاءات المتعلقة بمجموع التعويضات حسب القطاع المؤسسي وحسب الصناعة توفر أداة للربط بنظام الحسابات القومية.